

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٩٢ لسنة ١٩٩٨

بشأن الموافقة على الخطابين المتبادلين

بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة

بشأن المنحة المخصصة للمساعدة الفنية الخاصة

بمشروع ميكنة البنك المركزى (المرحلة الثانية)

الموقعين فى القاهرة بتاريخى ١٩٩٦/١١/٢٤ و ١٩٩٧/٣/٢٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور :

قـرـر:

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطابين المتبادلين بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة
بشأن المنحة المخصصة للمساعدة الفنية الخاصة بمشروع ميكنة البنك المركزى (المرحلة الثانية) ،
الموقعين فى القاهرة بتاريخى ١٩٩٦/١١/٢٤ و ١٩٩٧/٣/٢٥ ، وذلك مع التحفظ
بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٣ ذى القعدة سنة ١٤١٨هـ

(الموافق ٢٢ مارس سنة ١٩٩٨ م) .

حسنى مبارك

صاحب السعادة / ديفيد بلاذرويك

سفير بريطانيا - القاهرة

تحية طيبة وبعد ،،،

مشروع ميكنة البنك المركزى - المرحلة الثانية:

يشرفنى أن أؤكد لكم استلامى كتابكم المؤرخ ٢٤ نوفمبر ١٩٩٦ والذي نصه كما يلى :

«يشرفنى إفادة سيادتكم بأن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية تنوى أن تتيح لحكومتمكم مبلغا لا يتجاوز ٤٤.٠٠٠ جك (أربعمائة وأربعين ألف جنيه استرلينى) من اعتمادات التعاون الفنى لمشروع ميكنة البنك المركزى (المرحلة الثانية) .

توضح مذكرة المشروع المرفقة الترتيبات الخاصة بهذا المشروع والغرض من استخدام هذه المبالغ . والتي يجوز تعديل تفاصيلها بالاتفاق بين حكومتينا فى إطار التخصيص الإجمالى المذكور أعلاه .

وإذا حدثت أية تغييرات تضر بشكل جوهرى . من وجهة نظر حكومة المملكة المتحدة ، بالقيمة التنموية للمشروع ، فإن حكومتينا تتشاوران حول إجراءات حل المشكلة وطرق التصرف الممكنة فى هذا الخصوص . وفى حالة حدوث مثل هذه التغييرات تحتفظ حكومة المملكة المتحدة بحقها فى تعديل أو إنهاء مساهمتها المالية للمشروع .

يتم التخطيط للمشروع فى إطار اتفاقية التعاون الفنى بين حكومتى المملكة المتحدة وجمهورية مصر العربية الموقعة فى ١٢ نوفمبر ١٩٧٤ وبموجب شروطها .

فى حالة إذا ما أثير أى تساؤل بشأن تفسير نصوص هذه الخطابات المتبادلة أو مذكرة المشروع يعتد بالنص الإنجليزى .

إذا ما لاقت الترتيبات المنصوص عليها أعلاه وفى مذكرة المشروع المرفقة هنا قبولا من جانب حكومة جمهورية مصر العربية ، فإنه ليشرفنى أن أقترح أن يشكل هذا الخطاب ورد سيادتكم عليه تسجيلا لتفاهم حكومتينا فى هذا الخصوص ، يطبق بصفة مؤقتة من تاريخ ردكم ونهائيا من تاريخ إتمام الإجراءات القانونية من جانب جمهورية مصر العربية (والذى تقوم حكومتكم بإخطارنا به) والذى سيشار إليه : « مشروع ميكنة البنك المركزى - المرحلة الثانية - مشروع ١٩٩٦ » .

ويسرنى أنؤكد أن الترتيبات الواردة فى خطابكم وفى مذكرة المشروع المرفقة مقبولة من حكومة جمهورية مصر العربية .

وإننى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم عظيم احترامى .

تحريرا فى ١٩٩٧/٣/٢٥

وزير الاقتصاد والتعاون الدولى

د. نوال عبد المنعم التطاوى

صاحبة السعادة الدكتورة / نوال التطاوى

وزير الاقتصاد والتعاون الدولى

وزارة الاقتصاد والتعاون الدولى

٨ ش عدلى بالقاهرة .

تحية طيبة وبعد ،،،

مشروع ميكنة البنك المركزى - المرحلة الثانية :

يشرفنى إفادة سيادتكم بأن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية تنوى أن تتيح لحكومتمكم مبلغا لا يتجاوز ٤٤٠٠٠٠٠ جك (أربعمائة وأربعين ألف جنيه استرلينى) من اعتمادات التعاون الفنى لمشروع ميكنة البنك المركزى (المرحلة الثانية) .
توضح مذكرة المشروع المرفقة الترتيبات الخاصة بهذا المشروع والغرض من استخدام هذه المبالغ . والتي يجوز تعديل تفاصيلها بالاتفاق بين حكومتينا فى إطار التخصيص الإجمالى المذكور أعلاه .

وإذا حدثت أية تغييرات تضر بشكل جوهري ، من وجهة نظر حكومة المملكة المتحدة ، بالقيمة التنموية للمشروع ، فإن حكومتينا تتشاوران حول إجراءات حل المشكلة وطرق التصرف الممكنة فى هذا الخصوص . وفى حالة حدوث مثل هذه التغييرات تحتفظ حكومة المملكة المتحدة بحقها فى تعديل أو إنهاء مساهمتها المالية للمشروع .

يتم التخطيط للمشروع فى إطار اتفاقية التعاون الفنى بين حكومتى المملكة المتحدة وجمهورية مصر العربية الموقعة فى ١٢ نوفمبر ١٩٧٤ وبموجب شروطها .

فى حالة إذا ما أثير أى تساؤل بشأن تفسير نصوص هذه الخطابات المتبادلة أو مذكرة المشروع يعتد بالنص الإنجليزى .

إذا ما لاقت الترتيبات المنصوص عليها أعلاه وفى مذكرة المشروع المرفقة هنا قبولا من جانب حكومة جمهورية مصر العربية ، فإنه ليشرفى أن أقترح أن يشكل هذا الخطاب ورد سيادتكم عليه تسجيلا لتفاهم حكومتينا فى هذا الخصوص ، يطبق بصفة مؤقتة من تاريخ ردكم ونهائيا من تاريخ إتمام الإجراءات القانونية من جانب جمهورية مصر العربية (والذى تقوم حكومتكم بإخطارنا به) والذى سيشار إليه : «مشروع ميكنة البنك المركزى - المرحلة الثانية - مشروع ١٩٩٦» .

ويسرنى أن أؤكد أن الترتيبات الواردة فى خطابكم وفى مذكرة المشروع المرفقة مقبولة من حكومة جمهورية مصر العربية .

وإنتى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم عظيم احترامى .

تحريرا فى ١٩٩٦/١١/٢٤

ديفيد بلاذرويك

السفير البريطانى

مذكرة عن المشروع

مصر : ميكنة البنك المركزى - المرحلة الثانية

قائمة المختصرات المستخدمة :

ASC	لجنة توجيه الميكنة .
CBE	البنك المركزى المصرى .
EBI	المعهد المصرى للمصارف .
EU	الاتحاد الأوروبى .
GOE	الحكومة المصرية .
ISD	إدارة نظم المعلومات (بالبنك المركزى المصرى) .
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .

أولا - إطار التسلسل المنطقى وورقة رؤوس خطوات المشروع :

١ - (انظر المرفق) .

ثانيا - الموجز والتوصيات :

٢ - يستهدف المشروع تحسين كفاءة البنك المركزى المصرى من خلال ميكنة وظائفه الرئيسية .

٣ - تمت المرحلة الأولى من المشروع بشأن تطوير استراتيجية ميكنة البنك المركزى المصرى ، الذى يرغب حاليا فى تطبيق هذه الاستراتيجية بمعونة هيئة التنمية لما وراء البحار .

٤ - والغرض من المرحلة الثانية للمشروع هو رفع إمكانات البنك المركزى المصرى نحو إدارة عملية تطبيق استراتيجية الميكنة الطموحة ، والحصول على التزام المسئولين الرئيسيين بأهداف المشروع .

٥ - والمرحلة الثانية من المشروع سوف تدفع البنك المركزى المصرى إلى النقطة التى يكون فيها مستعدا لبدء تنفيذ أول تطبيق جديد رئيسى ، والذي يشمل :

(أ) تدريب الفريق المعين للمشروع ، والذي يتحمل المسئولية الرئيسية فى تطبيق برنامج الميكنة .

(ب) تكوين لجنة توجيه ذات اختصاصات وظيفية .

(ج) إعداد الخطط التفصيلية للتطبيق .

(د) العمل على رفع اهتمام الإدارات المستخدمة وتعبئة التزاماتها .

٦ - وسوف يتولى مستشار للميكنة متفرغ لمساعدة المدير المعين للمشروع من قبل البنك المركزى المصرى فى القيام بالواجبات الموضحة عالياً ، كما يقوم بإسداء النصح لرئيس لجنة التوجيه للميكنة بصفته مديراً عاماً للمشروع . ويشمل برنامج التدريب فصولاً دراسية رسمية وزيارات دراسية ، علاوة على مزيد من التدريبات العملية بصفة غير رسمية ، مع التدريب الفعلى على العمل ، وسوف يشمل التدريب عنصراً عملياً قوياً على هيئة التشغيل المبدئى لأحد الأنظمة .

٧ - تستمر المرحلة الثانية اعتباراً من شهر نوفمبر ١٩٩٦ لمدة عام . وفى نهاية العام الأول سوف تكون لجنة توجيه الميكنة تؤدي عملها ، ويكون فريق إدارة المشروع قد تم إعداده تماماً لبدء تنفيذ أول تطبيق رئيسى للنظم . وقبل حلول نهاية المرحلة الثانية سوف يجرى التفكير فى شأن تقديم معونة فنية أخرى من عدمه . ومن المتوقع أن يقوم البنك المركزى المصرى بتعيين مستشارين له من أجل تطوير التطبيقات المتعلقة بنشاطه .

٨ - ويسهم المشروع نحو تحقيق هدف هيئة المعونة لما وراء البحار فى تشجيع تطوير الأسواق المتمتعة بالكفاءة . إن النظام المصرفى الأكثر كفاءة ضرورى لنمو أعمال القطاع الخاص فى مصر ، والبنك المركزى المصرى يؤدي دوراً محورياً فى تحقيق هذا الإصلاح .

٩ - وقد تعهد البنك المركزى بتقديم الأموال اللازمة لتنفيذ برنامج الميكنة باستكمال الإسهامات المقدمة من المانحين . كما تعهد البنك بتنفيذ التوصيات الخاصة بالتغييرات فى الهيكل التنظيمى له إلى جانب عملية الميكنة .

١٠ - ويوصى بأن تقدم هيئة التنمية لما وراء البحار مبلغا يصل إلى ٤٤٠٠٠٠ جك على هيئة معونة فنية خلال عام واحد . ولما كانت تكلفة المعونة السابقة قد بلغت ١٢٥٠٠٠ جك ، فبذلك يصل مجمل الأموال المتاحة مبلغا وقدره ٥٦٥٠٠٠ جك .

ثالثا - الأسس التى بنى عليها المشروع :

٣ - ١ الخلفية :

١١ - وضعت الحكومة المصرية برنامجا للإصلاحات فى القطاع المالى ، يهدف إلى مساعدة تطوير اقتصاد حديث للسوق . والبنك المركزى المصرى يؤدى دورا محوريا فى النظام المصرفى ، ولهذا السبب فقد تم الاتفاق فى عام ١٩٩٣ على إعداد برنامج لخمس سنوات يقدم له عدد من المانحين المعونة الفنية اللازمة للنهوض بالبنك المركزى المصرى . ويتضمن هذا البرنامج ثمانية عناصر مدعمة كالتالى :

(أ) دراسة تنظيمية (البنك الدولى) .

(ب) استراتيجية لميكنة النظم بالبنك المركزى المصرى (هيئة التنمية لما وراء البحار) .

(ج) تقوية الدور الإشرافى المصرفى للبنك المركزى المصرى (الاتحاد الأوروبى / الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) .

(د) تقوية الدور اللامباشر للبنك المركزى المصرى فى الرقابة النقدية (الاتحاد الأوروبى / الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) .

(هـ) تقوية الأداء البحثى للبنك المركزى المصرى (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) .

(و) تقوية الدور المحاسبى للبنك المركزى المصرى (البنك المركزى المصرى) .

(ز) نظام المدفوعات (الاتحاد الأوروبى) .

(ح) إدارة احتياطات النقد الأجنبى (الاتحاد الأوروبى) .

١٢ - وفى عام ١٩٩٤ كلفت هيئة التنمية لما وراء البحار مجموعة KPMG بإعداد استراتيجية ليكنة البنك المركزى المصرى . وفى نفس الوقت كلف البنك الدولى مؤسسة Coopers & Lybrand بالقيام بدراسة تنظيمية . وقد تم التنسيق بدقة بين الدراستين . وأوصت الدراستان بإعادة ميكنة جذرية للبنك المركزى المصرى وعلى أن تدعمها النظم الجديدة ليكنة المعلومات . وقد وافق البنك المركزى المصرى على ما جاء فى التقريرين ، وبناء على ذلك تقدم نائب المحافظ بطلب رسمى إلى هيئة التنمية لما وراء البحار لتعيين مستشار فى عملية الميكنة لمدة عامين .

١٣ - ويخطط البنك المركزى المصرى لتنفيذ استراتيجية الميكنة على مدار خمس سنوات بناء على توصيات KPMG . وهذا البرنامج يتسم بالطموح . وسوف يغطى بأثاره جميع مجالات عمليات البنك المركزى المصرى ، كما سوف يشتمل على تغييرات أساسية فى أسلوب تعامل البنك المركزى المصرى بالنسبة لتطوير النظم لأول مرة - وذلك لأن :

(أ) مواصفات النظام سوف تقوم بتنفيذها الإدارات المستخدمة .

(ب) الحلول المتكاملة سوف تستخدم على نطاق واسع .

(ج) التطبيقات سوف يمكن استخدامها بمعرفة أكثر من إدارة واحدة .

(د) وسوف يكون من اللازم وجود توافق بين التطبيقات بعضها وبعض .

١٤ - يدرك البنك المركزى المصرى أنه فى حاجة إلى تطوير مدخل جديد لتطوير النظم بحيث يأخذ هذه العناصر الجديدة فى الاعتبار . ومن أجل تحقيق هذا التحول . فإنه يلزم أن يكتسب أفراد البنك المركزى المصرى مهارات جديدة ، وخاصة مهارات إدارة المشروعات . وقد طلب البنك تقديم هذه المعونة مباشرة من هيئة التنمية لما وراء البحار . وبدون هذه المعونة ، فإنه توجد خطورة كبيرة من عدم الفهم الكامل لمتطلبات البنك المركزى المصرى ، ومن أن ينتهى به المطاف إلى نظم مكلفة وغير مرضية .

٢-٣ السياسات:

١٥ - تلتزم هيئة التنمية لما وراء البحار بتشجيع عملية الإصلاح الاقتصادى فى مصر . واستراتيجية المعونة للبلاد ترى أن الجهاز المصرفى يعتبر قطاعاً رئيسياً فى الاقتصاد ، وتقوم الهيئة حالياً بدعم مشروع قدره ٣ ، ١ جك بالاشتراك مع المعهد المصرى للمصارف بهدف تعزيز وتوسيع التعليم التخصصى والتدريب لكى يقابلا احتياجات البنوك .

١٦ - وقد بدأت الحكومة المصرية برنامجاً للإصلاح الاقتصادى وتعديل الهياكل الوظيفية (ERSAP) فى عام ١٩٩١ . ومع إن مدى التقدم فى بعض النواحي كان بطيئاً - مثل الخصخصة - فإن عدداً من الإصلاحات المبينة قد حدثت فى قطاع البنوك بما فى ذلك تحرير للقيود على أسعار الفائدة وتبادل النقد الأجنبى ، وتعديل رؤوس أموال بنوك القطاع العام ، وتعديل قوانين أسواق الصرافة والأوراق المالية ، وإيجاد نظام تمويلى للتأمين على الودائع . ومنذ الانتخابات التى جرت فى عام ١٩٩٥ فقد تسارعت خطى الخصخصة ، ومن المتوقع أن تعرض للبيع نسب من الأسهم فى البنوك المشتركة خلال عام ١٩٩٦ . وقد وافقت الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولى أخيراً على عقد اتفاقية احتياطية جديدة تؤدى إلى الإسراع فى عملية الإصلاح الاقتصادى .

١٧ - كما التزم عدد آخر من المانحين ببرنامج الإصلاح الاقتصادى وهؤلاء يعملون جنباً إلى جنب مع هيئة التنمية لما وراء البحار للمساعدة فى تحديث البنك المركزى المصرى . وفى عام ١٩٩٥ وقع الاتحاد الأوروبى بروتوكولا مالياً ، وبموجبه تم الاتفاق على إتاحة ٧ ، ١١ مليون «إيكو / MECU» لتطوير إمكانية البنك المركزى المصرى لإدارة السياسة النقدية ، والإشراف على البنوك ، واحتياطيات النقد الأجنبى ، ولتنفيذ نظام ميكنى للمدفوعات والمقاصة . كما تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالمفاوضة فى إتاحة صفقة تمويلية إضافية ، من المتوقع أن تصل إلى نحو ٥ ، ١ مليون دولار ، وينتظر أن يبدأ البرنامجان خلال عام ١٩٩٦ ، كما أن هيئة التنمية لما وراء البحار على اتصال مستمر مع الهيئات المانحة الأخرى .

٣ - ٣ المدخل إلى المشروع :

١٨ - كان تطور المشروع نتيجة لتحليله إلى عدة مراحل وتناول كل مرحلة على حدة . وقد انتهت المرحلة الأولى من إعداد استراتيجية الميكنة للبنك المركزى المصرى . أما المرحلة الثانية فقد صممت لنقل البنك المركزى المصرى إلى النقطة التى يستطيع منها البدء فى تطبيق نظم جديدة . كما أنه سوف تتاح الفرص لمراجعة إطار العمل فى المشروع خلال تلك المرحلة . وليس هناك التزام بمرحلة ثالثة ، ولكن ذلك ليس مستبعدا إذا كان هناك داع وجيه إلى ذلك . وهذا المدخل يتيح المرونة اللازمة لمقابلة احتياجات البنك المركزى المصرى فى حينها ، وعندما تصبح الأولويات أكثر وضوحا .

١٩ - وقد تم تصميم المشروع بالمشاركة مع البنك المركزى المصرى ، وقد اتبعنا مدخلا يتيح المشاركة حيث يشمل عقد عدة لقاءات عملية مع فريق إدارة المشروع لإعداد إطار المشروع ، وكذلك عدة اجتماعات مع نائب المحافظ والمحافظين المساعدين لشرح هدف المشروع والمدخل العام لتناوله . وسوف يضمن الاشتراك المستمر لأصحاب المصلحة من أولى الشأن من خلال تمثيل الإدارات المستخدمة للنظام الجديد فى لجنة توجيه الميكنة ومن خلال الانضمام إلى فريق تنفيذ المشروع .

٢٠ - ويعتبر أصحاب المصلحة الأساسيون فى المشروع هم المستخدمون للنظام والذين سيكونون المستفيدين الرئيسيين من النظم الجديدة ، وأيضا إدارة نظم المعلومات التى تقع عليها المسئولية الرئيسية فى إدارة التطبيق ، وكذلك الإدارة العليا للبنك المركزى المصرى وهم المسئولون لدى الحكومة المصرية بشأن تحقيق التحسينات فى أداء البنك .

٢١ - والبنوك الأخرى فى مصر لديها أيضا مصلحة غير مباشرة فى المشروع ، حيث إن النظم التى يضعها البنك المركزى المصرى ، وخاصة فى نظام المقاصة ، سوف يمتد أثرها على كفاءة العمليات . ولم يكن من الأمور العملية - فى اعتقادنا - أن نستشير البنوك الأخرى فى عملية تطوير الإطار الهيكلى للمشروع . ولكن احتياجاتهم سوف تؤخذ فى الاعتبار عند تحديد الأولويات ، وعند وضع المواصفات الفنية التفصيلية لبعض التطبيقات .

٣-٤ التقييم المؤسسى والاجتماعى:

٢٢ - يعتبر البنك المركزى المصرى هو البنك الاحتياطى لمصر . وهو مسئول عن تنفيذ سياسة الحكومة النقدية وسياسة أسعار النقد الأجنبى ، وإصدار العملات ، والإشراف الكامل على القطاع المصرفى . والمركز الرئيسى للبنك مقره القاهرة ، وله فرعان فى الإسكندرية وبورسعيد .

٢٣ - ويتحكم مجلس الإدارة فى عمليات البنك . ويتولى المحافظ الإشراف على العمليات اليومية ، ويسانده نائب للمحافظ وسبعة أقسام يشرف عليها أربعة محافظين مساعدين . وتقع على نائب المحافظ المسئولية الكاملة نحو إعادة هيكلة البنك المركزى المصرى ، بما فى ذلك مشروع الميكنة .

٢٤ - وعلى مدى السنوات القليلة الأخيرة ، تبدل دور البنك المركزى المصرى على أثر تحرير الاقتصاد وتولى البنك مسئوليات جديدة . ومن أجل مقابلة هذه الأعباء بفاعلية ، أصبح البنك فى حاجة إلى تغييرات جوهرية فى هيكله التنظيمى وفى نظم المعلومات لكى يمكنها أن تدعم تلك التغييرات . وأصبحت الإدارة العليا للبنك ملتزمة بتنفيذ التغييرات الضرورية ، إلا أن موظفى البنك يحتاجون إلى الاقتناع بمزايا هذا التغيير لضمان نجاح برنامج إعادة الهيكلة .

٢٥ - وقد أكد نائب المحافظ لهيئة التنمية لما وراء البحار أن البنك المركزى المصرى يعطى أولوية عالية جدا لجزئية الميكنة فى برنامج إعادة الهيكلة التنظيمى . وقد قام البنك فعلا بتشكيل لجنة توجيه لإرشاد عملية الهيكلة الشاملة .

٢٦ - يتضمن برنامج الإصلاح الاقتصادى عدة تحولات اجتماعية تقع خارج نطاق هذا المشروع . وتدرك الحكومة المصرية وكذلك الهيئات المانحة الرئيسية التى أسهمت فى صندوق التنمية الاجتماعية مجموعة الإجراءات التكميلية لتخفيف حدة التأثيرات الاجتماعية المناهضة والناجمة من عملية الإصلاح الاقتصادى .

٢٧ - ويتيح المشروع نفسه فرصا عديدة للنهوض بدور وكيان المرأة فى البنك المركزى المصرى . فالمرأة ممثلة فى لجنة التوجيه وفى فريق المشروع . وخلال عملية التنفيذ ينبغى على مستشار المشروع أن يسعى بنشاط لتدريب المرأة ، واستخدام الفرص المتاحة من خلال المشروع لتنمية أوضاعهن الوظيفية فى البنك المركزى المصرى . وهذا الأمر تشمله الشروط المرجعية للهيئة الاستشارية .

٣ - ٥ التقييم الفنى :

٢٨ - على وجه العموم فإن نظم الميكنة الحالية فى البنك المركزى المصرى لا تقابل المستويات القياسية المطلوبة فى المؤسسات الدولية المناظرة . ومع أن المستخدمين يبدون عموما راضين عن النظم الحالية ، إلا أن تطلعاتهم ليست عالية . وبالمقارنة مع البنوك المركزية الأخرى . فإن مستوى الميكنة منخفض فى جميع عمليات البنك المركزى المصرى . ونتيجة لذلك ، فإن المستخدمين ليس لديهم سوى القليل من المعرفة عن مدى إمكانية الميكنة على معاونتهم فى قضاء أعمالهم ، وذلك لعدم وجود إدارة استراتيجية لفرص إتاحة المعلومات لاستخدامها بفاعلية أكثر .

٢٩ - والملاحظ أن المجالات التى تغطيها النظم الحالية ذات مستوى منخفض ، كما أنه قليلا ما يوجد تكامل فى التطبيقات . وعلى سبيل المثال ، فإنه لا توجد شبكة للمشاركة فى المعلومات ، ولا يستخدم حاليا سوى تطبيقين اثنين من ٣٣ تطبيقا ويستخدمهما أكثر من إدارة واحدة . كما أن بعض العمليات المصرفية لا تدعمها عمليات ميكنة : مثل المقاصة ، وإصدار الأذون والتفتيش .

٣٠ - إن إدارة نظم المعلومات المسئولة عن تطوير وصيانة النظم الميكنة تحتوى على أفراد حاصلين على تعليم عال ، ولديهم الحافز الجيد . ومع ذلك فإن عمليات إدارة التطوير للنظم الجديدة تعتبر ضعيفة . وقبل إجراء الدراسة بمعرفة مؤسسة KPMG فإنه لم يكن هناك سوى تخطيط استراتيجى بسيط جدا لمقابلة احتياجات العملاء . ولا توجد عموما معايير فنية مستخدمة ، كما أن المستندات الخاصة بالمشروعات غالبا ما كانت ناقصة أو متضاربة .

٢ - ٦ التقييم الاقتصادى والمالى :

٣١ - يهدف برنامج الإصلاح الاقتصادى إلى زيادة معدل النمو وتخفيف عدم التوازن الهيكلى فى الاقتصاد المصرى وذلك بخفض الدور الحكومى وإعادة توجيه الاقتصاد نحو العمليات التي تعتمد على آليات السوق والمشروعات الخاصة . ومن بين الهمم لتحقيق اقتصاد أكثر دينامية هو وجود قطاع مصرفى أكثر كفاءة يعمل كوسيلة سالى فعال حيث يعمل على تحريك المدخرات ويقوم بتمويل الاستثمارات المربحة وأنشطة التجارة المختلفة . كما يستطيع الإسهام فى الاستخدام الكفء لجميع المشروعات التجارية ، وذلك بتقديم عدد من الخدمات المالية الفعالة . وقد حدد صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ضعف النظام المالى باعتباره قيذا على التنمية فى مصر .

٣٢ - ومن داخل القطاع المالى ، فإن برنامج الإصلاح الاقتصادى سوف يقدم قدرا أكبر من الالتزام التجارى فى أساليب التعامل المصرفى عندما تتم خصخصة بنوك القطاع المصرفى ، كما سوف تتسع مجالات الآليات المالية ، وتحرر الرقابة الإدارية على المصارف . ومن أجل دعم هذه الإصلاحات ، فإن البنك المركزى المصرى يحتاج إلى تعزيز إمكانياته للقيام بالدور الإشرافى ، والرقابة النقدية غير المباشرة ، وأعمال المقاصة . وهذا يتطلب تطورات متوازية فى التنظيم والنظم المستخدمة .

٣٣ - وقد تم تصميم المشروع بطريقة تKNل فاعلية التكلفة . وتبلغ التكاليف الأجنبية للمشروع على عملية الميكنة ٢٤٠٠٠٠ جك ولكن المزايا سوف تتجمع بعد إتمام المشروع عندما تستطيع البنوك التجارية أن تقوم بالعمليات التحويلية بسرعة وكفاءة أكبر ، بينما يتمكن البنك المركزى المصرى من الإشراف على النشاطات المصرفية بفاعلية أعلى . وبهذا تتجمع مزايا اقتصادية قيمة للاقتصاد المصرى .

٣٤ - وسوف تتكفل صناديق التعاون الفنى بالمملكة المتحدة بقيمة تكاليف المشروع على أساس المنحة . وتبلغ التكلفة الإجمالية للمرحلة الثانية مبلغ ٤٤٠٠٠٠٠ جك بالأسعار النقدية . وتتضح تفاصيل مفردات المصروفات المتوقعة ، حسب الجدول التالى :

المجموع بالألف جك	١٩٩٧/٨	١٩٩٦/٧	البيان
٢٤٠	١٢٠	١٢٠	مستشار أجنبى
٢٥	١٥	١٠	زيارات فى الخارج للدراسة
٧٥	٤٠	٣٥	تدريب فى المملكة المتحدة
٦٠	٤٠	٢٠	تدريب محلى
٤٠	٣٠	١٠	احتياطات غير متوقعة
٤٤٠	٢٤٥	١٩٥	الإجمالى

٣٥ - أما التكاليف المحلية ، والتي تشمل توفير المكاتب ، ومرتبات الموظفين المحليين المعينين مع الأجانب ، وتكاليف الآلات الحاسبة (الكمبيوتر) وبرامجها - فسوف يتحملها البنك المركزى المصرى .

٣٦ - وقد تم التعهد بتوفير دعم مالى إضافى من الهيئات المانحة ، كما هو مبين فى الفقرة (٣ - ٢) ، كما تعهد البنك المركزى المصرى بإتاحة فرق المبالغ اللازمة لتنفيذ برنامج الميكنة .

٣ - ٨ التقييم البيئى :

٣٧ - لن يترتب على المشروع أية آثار بيئية ملحوظة .

٣ - ٩ أسلوب تقييم المشروع :

٣٨ - لا توجد سوى مواد محدودة تتصل بهذا المشروع يمكن الاستعانة بها لتقييمه .
ومع ذلك فقد تم الاستفادة بالدروس العامة المستخلصة من : الدراسة التركيبية
الأصولية الداعمة ، والدراسة التركيبية للعملية التدريبية ، وتقييم للتدريب فى الجهاز
المصرفى البولندى .

٤ - التنفيذ :

٤ - ١ ترتيبات الإدارة :

٣٩ - ستكون الإدارة الرسمية لبرنامج الميكنة مسئولية لجنة توجيه الميكنة والتي تقوم بالآتى :

(أ) الموافقة على التخطيطات .

(ب) تعيين مديرى الإدارات المستخدمة للنظام والذين يتكلفون بالمشروعات الواقعة
فى اختصاصاتهم .

(ج) تعيين وإنهاء عمل لجان المشروع .

(د) إدارة تخصيص الموارد .

ويرأس لجنة توجيه الميكنة عضو من لجنة الإدارة للبنك المركزى المصرى والتي تكون
مسئولة أمام المحافظ مباشرة .

٤٠ - يرأس فريق إدارة المشروع مدير للمشروع ويتفرغ له طول الوقت ويكون مسئولا
عن تنفيذ برنامج الميكنة بما فى ذلك الأجزاء التي تدعمها هيئة التنمية لما وراء البحار .
ومن الناحية التنظيمية ، فإن فريق إدارة المشروع يعتبر جزءا من إدارة نظم المعلومات
إلا أنه سوف يضم أفرادا معارين من الإدارات المستخدمة للنظام . وفى هذه المرحلة
من برنامج الميكنة سيقوم فريق إدارة المشروع بتنفيذ أول النظم الجديدة على أساس تجريبى .
ثم فى فترة لاحقة فإنه يتوقع تشكيل فرقاء منفصلين لكل تطبيق ، ويصبح دور فريق إدارة
المشروع هو القيام بأعمال التخطيط والتنسيق .

٤١ - ويعمل مستشار الميكنة أساسا مع مدير المشروع ، ولكنه يقوم أيضا بتقديم المشورة لرئيس لجنة توجيه الميكنة (مدير عام المشروع) . كما تتولى شركة من المملكة المتحدة ، أو بيت استشارى مساعدة مستشار الميكنة فى تنسيق مدخلات البرنامج التدريبى .

٤٢ - وقد تم تعيين ضابط المشروع وهى السيدة/ جانيت هوكاداي والمسئولة عن مكتب مصر بهيئة التنمية لما وراء البحار . أما المستشار الرئيسى فهو مستر/ ايفور بيزلى : المدير المباشر للتطوير التنظيمى .

٤ - ٢ التوقيت :

٤٣ - سوف تمتد المرحلة الثانية لمدة عام واحد . وينتظر أن تبدأ فى نوفمبر ١٩٩٦ وتنتهى فى آخر نوفمبر ١٩٩٧

٤ - ٣ المدخلات :

٤٤ - سوف تتيح هيئة المعونة لما وراء البحار المدخلات الآتية الخاصة بالمشروع :

- * مستشار متفرغ لمدة عام .
- * زيارات دراسية فى الخارج .
- * مناهج تدريبية فى المملكة المتحدة .
- * مناهج تدريبية فى الداخل .

وسوف يتيح البنك المركزى المصرى الأفراد المرادففى لأقرانهم الأجانب ، كما يتيح الأماكن والتجهيزات المكتبية والمعدات ، بما فى ذلك الحاسبات الآلية والبرامج التى يستخدمها أعضاء فريق المشروع .

٤ - ٤ التعاقد والشراء :

٤٥ - سوف تتولى شركة من المملكة المتحدة تقديم المساعدة الفنية . وسوف تقوم بترتيب عمليات التدريب فى المملكة المتحدة وفى الداخل . أما المواصفات التفصيلية لجميع المدخلات فسوف يتم وضعها فى خطط العمل ، وتكون خاضعة لاعتماد مدير عام المشروع وهيئة التنمية لما وراء البحار .

٤ - ٥ الحسابات :

٤٦ - سوف تقوم الشركة من المملكة المتحدة - ومع التعاون مع هيئة التنمية لما وراء البحار ومدير عام المشروع - بإعداد وتقديم تقارير ربع سنوية للمصرفات التقديرية والفعلية المتعلقة بخطط العمل الربع سنوية السابق اعتمادها .

٤ - ٦ الرقابة :

٤٧ - سوف تكون الشركة من المملكة المتحدة مسئولة عن التأكد من أن جميع المدخلات قد تم التنسيق فيما بينها جيدا وأنها تتقدم بشكل مرضى . ويقوم المستشار بإعداد تقارير ربع سنوية لتطوير المشروع والتي يجب أن تقدم للجنة توجيه الميكنة ولضابط المشروع المعين من قبل هيئة التنمية لما وراء البحار . وهذه التقارير والتي سوف تلتزم بنموذج يتم الاتفاق عليه بمعرفة هيئة التنمية لما وراء البحار ، تحدد الأعمال التي نفذت وتراجع التقدم على الأهداف ، والمخرجات وما تم إنجازه خلال الثلاثة شهور السابقة ، كما تضع خطة عمل مفصلة للثلاثة شهور القادمة . وهى سوف تحدد بوضوح أية مشاكل وتقترح الحلول . كما سوف تشمل تقارير مالية تغطى المصروفات المحلية والبريطانية فى جميع أوجه المشروع .

٤٨ - وسوف يقدم ضابط المشروع من هيئة التنمية لما وراء البحار - وكذلك مستشاروها - تقرير مراجعة فى منتصف المدة لتقييم التقدم الذى تم إنجازه فى المشروع ، ولمراجعة تصميم المشروع . وفى نهاية العام ، سوف يقدم المستشار تقريراً نهائياً يضم تلخيصاً للمدخلات ، ومدى ما تم إنجازه من الأهداف ، وكذلك - إذا كان ذلك ملائماً - تقديم توصيات لإمكان الحصول على دعم إضافى .

٤٩ - كما يقوم ضابط المشروع مع المستشارين المختصين الآخرين من هيئة التنمية لما وراء البحار بزيارات مرة كل عام على الأقل . ويمكن أيضا للموظفين المعينين بالسفارة البريطانية بالقاهرة زيارة المشروع .

٥٠ - ويتولى أيضا هيئة التنمية لما وراء البحار رقابة أوسع مجالا للمعونة التى تتكفل بها الهيئات المانحة لبرنامج إصلاح القطاع المصرفى . وسوف يكون ضروريا مداومة الاتصال المنتظم مع الاتحاد الأوروبى والوكالة الأمريكية للمعونة الدولية .

٥ - المخاطر والتعهدات :

٥١ - إن ميكنة نظم المعلومات بالبنك المركزى المصرى وإعادة الهيكلة التنظيمية أمران يتعلق أحدهما بالآخر ، ويجب أن يتقدما معا بالتوازى . وإذا اعتبرنا الطبيعة المقيدة لقوانين العمل فى مصر ، فإنه توجد خطورة أن تبطئ عملية الهيكلة التنظيمية عما هو متوقع ، وهذا سوف يعمل حتما على إبطاء سرعة تنفيذ برنامج الميكنة . ويمكن تناول هذه الخطورة بطريقتين :

(أ) تعهد البنك المركزى المصرى بإعادة هيكلة إدارة نظم المعلومات .

(ب) بأن المرحلة الثانية من المشروع لا تعتمد على إعادة تنظيم الإدارات الأخرى . ويجرى تقييم مدى التقدم فى تنفيذ إعادة الهيكلة عند بحث موضوع تقديم الدعم لما بعد انتهاء هذه المرحلة .

٥٢ - هناك خطورة فى حدوث خلط وتراكب بين النشاطات المختلفة للهيئات المانحة ، إذ يشترك الاتحاد الأوروبى ، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، والبنك الدولى فى تقديم المساعدة للبنك المركزى المصرى نحو إعادة هيكلة عملياته . ولذلك فإن التنسيق التام يصبح أمرا مطلوبا . وأن المساعدة من جانب الاتحاد الأوروبى بشأن تطوير نظام للمقاصة والمدفوعات تعتبر مجالا ذا خطورة عالية فى هذا الصدد على وجه الخصوص . وخلال المرحلة الأولى ، فقد تم التنسيق مع البنك الدولى بشكل جيد جدا . ونحن نزمع مشاركة المعلومات مع الهيئات المانحة الأخرى على أساس منتظم . وتقع المسئولية الرئيسية فى هذا الشأن على السكرتير المسئول عن المعونة بالقاهرة .

٥٣ - وقد تعهد البنك المركزى شفاهاة بتقديم أموال كافية لتنفيذ استراتيجية الميكنة بالكامل . وقد قدرت مؤسسة KPMG أن التكلفة الكاملة تصل إلى ٢ ، ٤ مليون دولارا خلال خمس سنوات وأن نجاح المرحلة الثانية لا يتوقف على التنفيذ الكامل لبرنامج الميكنة ، ولذلك فإن الخطورة المالية تعتبر منخفضة .

٥٤ - وقد تبين أن مجلس إدارة البنك المركزى المصرى والمسئولين الكبار به ملتزمون بشدة نحو مشروع الميكنة . وتوجد حاجة مع ذلك إلى إدراك والتزام أكثر شمولاً لدى جميع المستويات حتى يكفل نجاح المشروع . وأن هذا المشروع يواجه الحاجة إلى تنفيذ برنامج تعليمى يستهدف صانعى القرار الرئيسيين ، ومجموعات مختارة من المستخدمين لهذا النظام .

Project Logical Framework CENTRAL

Narrative Summary (NS)	Verifiable Indicators (OVI)	Means of Verification (MOV)	Important Assumptions
<p>Goal:</p> <p>1. To improve the efficiency of the Egyptian banking system through automation of CBE's activities.</p>	1.1	1.1	(Goal to Supergoal) 1
<p>Purpose:</p> <p>1. To strengthen CBE's capacity to manage the implementation of integrated information systems in line with the Automation Strategy.</p>	<p>1.1 Project management team completes detailed plans for the development of the first system.</p> <p>1.2 Automation Steering Committee gives the go-ahead for development of the first major system.</p> <p>1.3 Successful implementation of small pilot system.</p>	<p>1.1 ODA monitoring visits, review of adviser's reports and Automation Steering Committee (ASC) minutes.</p> <p>1.2 Review the minutes of the ASC meetings.</p> <p>1.3 Post implementation review.</p>	(Purpose to Goal): <p>1. CBE appoints consultants to assist with implementation of major new IT applications.</p> <p>2. Governor and Board support the work of the Steering Committee and monitor its activities.</p> <p>3. The reorganisation of the Bank's activities proceeds in step with the automation programme.</p> <p>4. Donor support for automation and reorganisation is coordinated effectively.</p>
<p>Outputs:</p> <p>1. An effective Automation Steering Committee established.</p> <p>2. An effective project Management Team established.</p> <p>3. Users are more educated about automated information systems.</p> <p>4. Pilot implementation of a small system completed.</p> <p>5. Automation strategy updated and expanded.</p> <p>6. Detailed implementation plan for the next phase of automation prepared.</p> <p>7. User requirements and outline technical specification for the first major new system defined.</p>	<p>1.1 ASC meets regularly to direct the project.</p> <p>1.2 Project proceeds according to plan.</p> <p>2.1 Team members trained in project management.</p> <p>2.2 Team completes implementation of the pilot system and prepares detailed implementation plans for the first major system.</p> <p>3.1 Users have contributed to defining requirements, testing and conducting a post implementation review of the pilot system.</p> <p>4.1 The system is operational and meets users' requirements.</p> <p>5.1 Detailed plan for first two years. High level</p>	<p>1.1 Minutes of ASC meetings.</p> <p>1.2 Adviser's progress reports.</p> <p>2.1 Trainers assessments.</p> <p>2.2 Adviser's progress reports and ODA monitoring visits.</p> <p>3.1 Statement of user requirements test documentation and post implementation review report.</p> <p>4.1 Post implementation review</p> <p>5.1 Revised automation strategy document</p> <p>5.2 As for 5.1 above.</p> <p>5.3 As for 5.1 above.</p> <p>5.4 As for 5.1 above.</p>	(Output to Purpose): <p>1. Governor and Board actively monitor progress in implementing the automation programme.</p> <p>2. CBE/donors commit sufficient funds to support implementation of the strategy.</p> <p>3. Automation programme proceeds in step with organisational changes.</p> <p>4. Heads of Department are committed to automation projects within their own area.</p> <p>5. There is close coordination between this project and the EU's project to develop the new payment and clearing system.</p>

Narrative Summary (NS)	Verifiable Indicators (OVI)	Means of Verification (MOV)	Important Assumptions
8. ISD organisation structure is	plan for full (5 year) project. 5.2 Resource plan and budget. 5.3 Hardware and software systems architecture (vision of the future) 5.4 Priorities, high level timetable and budget . 6.1 ASC approval of the plan. 7.1 User requirements and outline technical specification are signed off by the users. 8.1 ISD reorganisation .	6.1 Review ASC minutes and implementation plan. 7.1 Review ASC minutes and technical specification document. 8.1 Adviser's reports and ODA.	

Project Logical Framework CENTRAL

Narrative Summary (NS)	Verifiable Indicators (OVI)	Means of Verification (MOV)	Important Assumptions
improved	proposals are implemented	monitoring visits	
<p>Activities :</p> <p>1.1 Appoint ASC members.</p> <p>1.2 Educational workshops and study visits for Steering Committee members.</p> <p>1.3 Develop TORs for the Automation Steering Committee (ASC).</p> <p>2.1 Identify training needs of Project Management Team.</p> <p>2.2 Design training programme.</p> <p>2.3 Deliver training.</p> <p>3.1 Promote user awareness of the automation programme.</p> <p>3.2 Promote user participation in all stages of the development of new systems.</p> <p>4.1 Define user requirements and prepare the technical specification.</p> <p>4.2 Carry out detailed implementation planning.</p> <p>4.3 Implement pilot.</p> <p>4.4 Select application and location for pilot implementation.</p> <p>5.1 Reconfirm priorities.</p> <p>5.2 Update strategic plan to reflect recent</p>	<p>Inputs:</p> <p>One full time adviser/consultant for 12 months.</p> <p>Logistical support for organising overseas study visits and training courses.</p> <p>Training courses in the UK and Egypt.</p> <p>Overseas study visits.</p>	<p>1.1 Steering Committee minutes recording attendance</p> <p>1.2 Adviser's progress reports</p> <p>1.3 Review TORs</p> <p>2.1 ASC minutes and adviser's progress reports</p> <p>2.2 As for 2.1 above.</p> <p>2.3 Evaluation reports on training</p> <p>3.1 ASC minutes and adviser's progress reports</p> <p>3.2 As for 3.1 above.</p> <p>4.1 System technical specification document</p> <p>4.2 As for 4.1 above.</p> <p>4.3 As for 4.1 above.</p> <p>4.4 ASC minutes and adviser's progress reports.</p> <p>5.1 ASC minutes and adviser's progress reports.</p>	<p>(Activity to Output):</p> <p>1. The Bank commits sufficient funds to support implementation of the automation programme.</p> <p>2. The Governor and Board approve the reorganisation of ISD along the lines recommended by KPMG.</p> <p>3. High calibre staff from ISD and user departments committed to work on the project on a full time basis.</p> <p>4. Office accommodation, equipment, secretarial support and other facilities are made available to support the Project Management Team and the Steering Committee.</p> <p>5. CBE will recruit externally to strengthen the project team if necessary.</p>

٢٦

Narrative Summary (NS)	Verifiable Indicators (OVI)	Means of Verification (MOV)	Important Assumptions
improved.	proposals are implemented	monitoring visits	
<p>developments.</p> <p>5.3 Agree budget and secure resources for implementation.</p> <p>6.1 Define systems to be implemented in next phase.</p> <p>6.2 Prepare time bound action plan. resource plan and budget for next phase.</p> <p>7.1 Identify and document user requirements.</p> <p>7.2 Prepare detailed technical specification of system.</p> <p>8.1 Reconfirm the new structure of the Information Systems Department (ISD) as Proposed in KPMG's report.</p> <p>8.2 Plan training redeployment and recruitment of staff to meet departmental needs.</p> <p>8.3 Prepare new job descriptions and redeploy staff</p> <p>8.4 Update departmental systems and procedures.</p>		<p>5.2 AS for 5.1 above</p> <p>5.3 AS for 5.1 above.</p> <p>6.1 ASC minutes and adviser's progress reports.</p> <p>6.2 As for 6.1 above.</p> <p>7.1 System documentation and adviser's progress reports.</p> <p>7.2 As for 7.1</p> <p>8.1 Adviser's progress reports and ODA monitoring visits.</p> <p>8.2 As for 8.2 above.</p> <p>8.3 As for 8.2 above.</p> <p>8.4 As for 8.2 above.</p>	

الشروط المرجعية للهيئة الاستشارية

البنك المركزى المصرى : المرحلة الثانية للميكنة

خلفية المشروع :

١ - بدأت الحكومة المصرية برنامجا لإصلاحات القطاع المالى بهدف دعم تنمية اقتصاد حديث للسوق ، ويقوم البنك المركزى المصرى بدور محورى فى النظام المصرفى . ولهذا السبب تم الاتفاق عام ١٩٩٣ على تنفيذ برنامج معونة فنية من عدة هيئات مانحة لدعم البنك المركزى المصرى ، وذلك لمدة خمس سنوات ويتضمن البرنامج ثمانى جزئيات ، يجرى دعمها على الوجه التالى :

(أ) دراسة تنظيمية (البنك الدولى) .

(ب) استراتيجية لميكنة البنك المركزى المصرى (هيئة التنمية لما وراء البحار) .

(ج) تقوية الدور الإشرافى المصرفى للبنك المركزى المصرى (الاتحاد الأوروبى / والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) .

(د) تقوية الرقابة النقدية اللامباشرة للبنك المركزى المصرى (الاتحاد الأوروبى / والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) .

(هـ) تقوية الأداء البحثى للبنك المركزى المصرى (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) .

(و) تقوية الدور المحاسبى للبنك المركزى المصرى (البنك المركزى المصرى) .

(ز) نظام المدفوعات (الاتحاد الأوروبى) .

(ح) إدارة احتياطات النقد الأجنبى (الاتحاد الأوروبى) .

٢ - وفى عام ١٩٩٤ قامت هيئة التنمية لما وراء البحار بتكليف مجموعة KPMG لإعداد استراتيجية لميكنة البنك المركزى المصرى . وفى نفس الوقت قام البنك الدولى بتكليف مؤسسة LYBRAND & COOPERS بعمل دراسة تنظيمية .

وقد تم التنسيق الدقيق بين الدراستين . وقد أوصت الدراستان معا بإعادة هيكلة جذرية للبنك المركزى المصرى ، تدعمها نظم معلومات جديدة مميكنة . وقد وافق البنك المركزى المصرى على التقريرين المقدمين منهما . وبناء على ذلك تقدم نائب المحافظ بطلب رسمى إلى هيئة التنمية لما وراء البحار لتعيين مستشار للميكنة لمدة سنتين .

٣ - ويخطط البنك المركزى المصرى لتنفيذ استراتيجية الميكنة على مدار خمس سنوات بناء على توصية KPMG . وهذا البرنامج يتسم بالطموح . وسوف يغطى بآثاره جميع مجالات العمليات التى يقوم بها البنك المركزى المصرى ، وسوف يتضمن تغييرات رئيسية فى معالجة البنك المركزى المصرى لتطوير النظم وذلك لأنه لأول مرة يصبح الآتى :

(أ) مواصفات النظم سوف تقوم بتنفيذها الإدارات المستخدمة .

(ب) الحلول المتكاملة سوف تستخدم على نطاق واسع .

(ج) التطبيقات يمكن استخدامها بمعرفة أكثر من إدارة واحدة .

(د) التوافق سوف يكون مطلوبا بين مختلف التطبيقات بعضها وبعض .

٤ - ويدرك البنك المركزى المصرى حاجته إلى استخدام مدخل جديد لتطوير النظم بحيث يأخذ فى الاعتبار هذه العوامل الجديدة . ولتنفيذ هذا التحول يتعين على موظفى البنك المركزى المصرى اكتساب مهارات جديدة ، وخاصة مهارات إدارة المشروع . وقد قاموا بطلب المعونة مباشرة من هيئة التنمية لما وراء البحار . وبدون الإدارة الفعالة للمشروع ، توجد خطورة جسيمة من عدم الفهم العام لمتطلبات البنك المركزى المصرى ، ومن أن ينتهى به المطاف إلى نظم مكلفة وغير مرضية .

الاهداف:

٥ - إن الغرض من المرحلة الثانية للمشروع هو تقوية إمكانيات البنك المركزى المصرى على إدارة التنفيذ لبرنامج الطموح للميكنة ، وكذلك ضمان التزام المسئولين الرئيسيين باستراتيجية الميكنة . ويتضمن ذلك ما يأتى :

(أ) تدريب فريق المشروع الذى سوف يتولى المسئولية بالنسبة لتنفيذ برنامج الميكنة .

(ب) تشكيل لجنة توجيه تودى وظيفتها .

(ج) إعداد الخطط التفصيلية للتنفيذ .

(د) العمل على زيادة الإدراك لدى الإدارات المستخدمة والحصول على التزامهم .

وعند انتهاء المشروع ينبغى أن يصل البنك المركزى المصرى إلى النقطة التى يكون فيها مستعدا لبدء تنفيذ أول تطبيق رئيسى جديد .

المدخل:

٦ - يتولى مستشار الميكنة بمساعدة مدير المشروع بالبنك المركزى المصرى أداء مهماته المبينة أعلاه . كما ينصح رئيس لجنة توجيه الميكنة بصفته المدير العام للمشروع . ومن المتوقع أن يكون متفرغا لهذه المهمة ومقره بالمركز الرئيسى للبنك المركزى المصرى بالقاهرة .

٧ - ويجرى استكمال مدخلات المستشار بواسطة برنامج تدريبى موسّع . ويشمل ذلك تدريباً رسمياً فى فصول دراسية ، وزيارات دراسية ، بخلاف مناقشات عملية أخرى غير رسمية ، إلى جانب التدريب على العمل نفسه . وسوف يتضمن التدريب عنصراً عملياً قوياً على شكل التنفيذ (الافتتاحى لأحد النظم ، وربما يكون ذلك النظام المكتبى للاستخدام المتعدد المجالات) .

٨ - وهذه المدخلات سوف تتيحها شركة استشارية من المملكة المتحدة والتى سوف تنسق وتدير المدخلات المختلفة للمشروع ، بما فى ذلك التدريب المحلى .

مجال العمل :

٩ - يتولى مستشار الميكنة مساعدة المدير العام للمشروع ومدير المشروع والفريق المتعاون معه على الآتى :

- (أ) إعداد شروط المرجعية للجنة توجيه الميكنة .
- (ب) إدارة المناقشات العملية وترتيب الزيارات الدراسية التى تساعد لجنة توجيه الميكنة على القيام بدورها بفاعلية .
- (ج) تحديد الاحتياجات التدريبية لفريق إدارة المشروع .
- (د) تصميم وتنظيم برنامج تدريبى لأفراد فريق إدارة المشروع .
- (هـ) العمل على زيادة الإدراك بالنسبة لبرنامج الميكنة ، والحصول على التزام مسئولى اتخاذ القرار والمجموعات الرئيسية لمستخدمى النظم .
- (و) تنشيط مشاركة الإدارات المستخدمة فى عملية تطوير النظم .
- (ز) تنفيذ أحد التطبيقات على أساس الاستخدام الافتتاحى .
- (ح) تحديث وتوسيع استراتيجىة الميكنة التى أعدها KPMG ، والحصول على موافقة لجنة توجيه الميكنة وكبار المسئولين .
- (ط) إعداد خطط تفصيلية لتنفيذ أول نظام رئيسى ، بما فى ذلك خطط الموازنات والموارد .
- (ى) تنفيذ الهيكل الجديد لإدارة نظم المعلومات .

١٠ - وسوف تكون شركة الاستشارة من المملكة المتحدة مسئولة عن تأكيد المستوى العالى لعمل مستشار الميكنة والمدخلات الأخرى . كما أنها سوف تعمل على تنسيق المدخلات الأخرى للمشروع ، بما فى ذلك إعداد الترتيبات للتدريب والزيارات الدراسية فى مصر والمملكة المتحدة وغيرهما .

الجدول التوقيتى وتقديم التقارير :

- ١١ - ينتظر أن يمتد المشروع لمدة عام ابتداء من نوفمبر ١٩٩٦
- ١٢ - يعمل مستشار الميكنة تحت إشراف المدير العام للمشروع ، كما يتعاون يوميا مع نظيره مدير المشروع .
- ١٣ - ينتظر عند وصول المستشار إلى القاهرة أن يقوم بإعداد تقرير لبدء العمل ، يشتمل على خطة عمل عالية المستوى للمشروع ، وخطة عمل أخرى مفصلة للثلاثة شهور الأولى . وينبغى تقديمها خلال شهر واحد من وصوله .
- ١٤ - تقوم شركة الاستشارة من المملكة المتحدة بإعداد وتقديم تقرير عن تقدم العمل كل ثلاثة شهور إلى المدير العام للمشروع وإلى هيئة التنمية لما وراء البحار . وهذه التقارير تقدم على نموذج يتفق عليه مع هيئة التنمية لما وراء البحار وتحدد العمل الجارى ، مع مراجعة التقدم بالنسبة للأهداف ، وكذلك المخرجات ، وما تم تنفيذه فى الثلاثة شهور السابقة ، كما تضع خطة عمل تفصيلية للثلاثة شهور التالية . وهذه يجب أن تحدد بوضوح أية مشاكل واقتراحات لحلها . وبالإضافة إلى ذلك فهى سوف تتضمن التقارير المالية عن المصروفات المحلية والأجنبية مع مقارنة المصروفات الفعلية مع التقديرات التى سبقت لكل ثلاثة شهور .
- ١٥ - وفى نهاية العام ، يقدم المستشار تقريرا نهائيا يلخص فيه المدخلات ويحدد مدى إنجاز الأهداف مع تقديم التوصيات - إذا كان ذلك مناسباً - لإمكان إتاحة معونة إضافية .
- ١٦ - وسوف تتم زيارات رقابية مرة كل عام على الأقل بمعرفة ضابط المشروع لدى هيئة التنمية لما وراء البحار ، ومستشارين متخصصين آخرين من قبل الهيئة . كما يمكن لمسؤولين من السفارة البريطانية بالقاهرة زيارة المشروع من آن لآخر .

الخبرات المطلوبة :

- ١٧ - ينتظر من مستشار الميكنة أن يقدم الخبرة فى المجالات الرئيسية التالى بيانها :
- (أ) إدارة المشروعات التنفيذية لنظم الحاسبات الآلية .
- (ب) تصميم وتقديم برامج التدريب .
- (ج) إدراك القطاع المصرفى للوظائف الخاصة لأى بنك مركزى .
- ورغم أن موظفى البنك يمكنهم التحدث بالإنجليزية الأساسية ، فإن إجادة اللغة العربية تعتبر أمرا ضروريا .
- ١٨ - ويتوقع من شركة الاستشارة من المملكة المتحدة أن تقدم مهارات وخبرات إضافية ، وتشتمل على :
- (أ) دعم تعبوى لتنظيم برنامج التدريب والزيارات الدراسية .
- (ب) تفهم شامل للقضايا الخاصة بأداء البنك المركزى .
- وسوف يكون التمثيل المحلى فى مصر مميزة هامة .

قرار وزير الخارجية

رقم ٤٧ لسنة ١٩٩٨

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢ الصادر بتاريخ ١٩٩٨/٣/٢٢ بشأن الموافقة على الخطابين المتبادلين بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة بشأن المنحة المخصصة للمساعدة الفنية الخاصة بمشروع ميكنة البنك المركزى (المرحلة الثانية) الموقعين فى القاهرة بتاريخى ١٩٩٦/١١/٢٤ و ١٩٩٧/٣/٢٥ ؛
وعلى تصديق السيد / رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٨/٣/٢٢ ؛

قرر:

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطابان المتبادلان بين حكومتى جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة بشأن المنحة المخصصة للمساعدة الفنية الخاصة بمشروع ميكنة البنك المركزى (المرحلة الثانية) ، الموقعين فى القاهرة بتاريخى ١٩٩٦/١١/٢٤ و ١٩٩٧/٣/٢٥

ويعمل بهما اعتبارا من ١٩٩٨/٣/٢٨

صدر بتاريخ ١٩٩٨/٦/٧

وزير الخارجية

عمرو موسى